



Distr.
GENERAL

A/41/471/Add.1
8 October 1986
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون
البند ٦٠ (هـ) من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل

دراسة عن مفاهيم الأمن

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

الردود الواردة من الحكومات

٢ فنلندا

٢ الولايات المتحدة الأمريكية

الردود الواردة من الحكومات

فنلندا

[الاصل : بالانكليزية]

[٦ آب/أغسطس ١٩٨٦]

١ - تقدم الدراسة التي أجريت عن مفاهيم الامن (A/40/553 ، المرفق) تحليلا عاما لمختلف مفاهيم الامن . وكما تسلّم الدراسة بحق ، فإن مفهوم الامن يشمل عناصر كثيرة مختلفة من قبيل القدرات العسكرية ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ، والتعاون السياسي ، بما في ذلك دور المنظمات الدولية . كما يظهر في الدراسة أنه لا يوجد رأي يحظى بالقبول العام فيما يتعلق بكيفية اندماج هذه العناصر المتنوعة في حالات معينة بحيث تؤدي من ناحية الى الحد من انعدام الامن ، ومن ناحية أخرى الى توفير الامن وتحقيق التعاون بين الدول على الساحة الدولية .

٢ - وتقدم الدراسة بوضعها الراهن نظرة عامة شاملة على الجوانب العديدة لمسألة الامن في عالم اليوم . وهي تبرز بجلاء أن مصطلح الامن مصطلح نسبي وليس مطلقا . ومن الصعب مع ما تتسم به الدراسة من عمومية شديدة الاسترشاد بها في تفهم أية قضية محددة من قضايا الامن الدولي . ولذا قد يكون من المفيد تناول بعض القضايا التي أوجزتها الدراسة ومواصلة تمحيصها بمزيد من التفصيل .

٣ - ومن الممكن أن تكون احدى هذه القضايا مفهوم الردع . فهو واحد من مفاهيم الامن الأساسية التي يختلف الرأي حتى بالنسبة لابلط تعريفاتها وتصوراتها . ومع هذا فإن مفهوم الردع ، سواء كان نوويا أو تقليديا ، يحتل مكانا مركزيا في اعتبارات الامن اليوم . ولذا قد يكون من الأمور البالغة القيمة اجراء دراسة عن مختلف مفاهيم الردع تشرع فيها الأمم المتحدة وترعاها . وستكون نتيجة هذه الدراسة ، في شكل عمل يحظى بالقبول الواسع حول التعاريف والمفاهيم الأساسية للردع التقليدي والنسوي ، مفيدة لكل مشتغل بالعلاقات الدولية أو دارس لها .

٤ - وعلاوة على ذلك ، قد يكون من المجدي أن تبحث على حدة بعض مفاهيم الامن الأوسع ، بدءا بما تصفه الدراسة ذاتها بأنه "أكثر المشاكل الحاحا" ، وهو مشكلة نزع السلاح .

٥ - وينبغي أن يسعى بعدئذ الى معالجة القضايا التي تقل درجة خطورتها والحاحها ، ولو أنه لا يمكن بآية حال الاستهانة بها ، مثل انعدام المساواة الاقتصادية ، والزيادة المفرطة في السكان ، والبيئة . وينبغي حث مختلف المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة على المساهمة في معالجة المسائل المتصلة بمجال اهتمامها معالجة مفاهيمية ووقائعية . وفي مرحلة لاحقة يمكن ادماج ملاحظات تلك المنظمات في دراسة متعمقة شاملة عن مفاهيم الامن في مجملها .

٦ - ومما لا شك فيه أن جميع الجهود المبذولة لتفهم ظواهر انعدام الامن تستحق الشناء وجديرة بأن توليها جميع الدول الاعضاء اهتماما شديدا .

الولايات المتحدة الامريكية

[الاصل : بالانكليزية]

[٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦]

١ - تتضمن الدراسة المتعلقة بمفاهيم الامن (A/40/553 ، المرفق) بعض الملاحظات الصائبة . فهي تذكر سدادا على سبيل المثال أن "من الحيوي لحفظ السلم والامن الدوليين أن تتبع الدول بدقة القواعد الاساسية لميثاق الامم المتحدة" . كذلك تؤكد على نقطتين مهمتين للغاية هما أنه "لا يمكن تناول تهديد الحرب بفعالية دون اجراء تحليل مسبق واتخاذ تدابير فعّالة بشأن مصادر التوترات والعداوات الدولية التي كثيرا ما تؤدي الى التنافس في ميدان السلاح النووية والتقليدية" ، وأن "السياسات الامنية ... يجب أن تتناول بفعالية تلك المسائل الاكثر شمولاً وتعقيداً المتصلة بالترابط بين عناصر الامن العسكرية وغير العسكرية" .

٢ - لكن الجزء الاكبر من الدراسة لا يتسق للأسف مع هذه المبادئ الاساسية . فهي ترى في الاسلحة السبب في التوترات والخلافات بين الدول بدلا من اعتبارها دليلا على وجودها ، بينما تميل الى اعتبار تدابير الحد من الاسلحة ونزع السلاح العلاج الاساسي لجميع مصائب العالم . فضلا عن ذلك ، تركّز قائمة تدابير الحد من الاسلحة المقترحة منذ وقت طويل في معظمها على اسلحة الدولتين النوويتين الرئيسيتين والحلفيين الرئيسيين . وكمعظم دراسات الامم المتحدة في مجال نزع السلاح يمر هذا التقرير مرور الكرام على تكديس الدول الاخرى للأسلحة ويولي القليل من الاهتمام لآثار هذه الظاهرة على

الامن الدولي ولطرق الحد منها . ويذكر التقرير أنه نشب منذ عام ١٩٤٥ حوالي ١٥٠ نزاعا مسلحا أودت بأرواح عدد من الناس يتراوح بين ١٦ و ٢٥ مليوناً ، لكنه يتجاهل الحقيقة البليغة المتمثلة في أن الاغلبية الساحقة من تلك الحروب التي مازالت رحى بعضها تدور ، حدثت بين دول نامية غير منحازة . ولاحظ التقرير بحق أن العالم يزداد ترابطاً ، إلا أن الترابط بمثابة طريق ذات اتجاهين : ففي حين أن سياسات الدول العظمى تؤثر على بقية العالم ، يجب كذلك أن تكون مسؤولية جميع الدول الأخرى عن أشر سياساتها على الاستقرار والسلم الدوليين موضوع تحليل جدي .

٣ - كذلك لا يأخذ التقرير في الاعتبار لدى معالجة موضوعه الرئيسي المقصود ، وهو مفاهيم الأمن ، عدداً من الحقائق الأساسية التي ينبغي التطرق إليها بصراحة في أية دراسة موضوعية مثمرة لهذا الموضوع المعقد .

٤ - وتهمل الدراسة اهمالاً تاماً في شرحها لمفهوم التعايش السلمي التفسير السذي أعطي لهذا المفهوم من قبل مقترحه الرئيسي . والتعايش السلمي حسب هذا التفسير الشائع لا ينطبق إلا على العلاقات بين الدول ، ولكنه لا يمنع استمرار "الصراع الايديولوجي" بل على العكس من ذلك يكشفه . ولكن وضع كذلك ، قولاً وفعلاً ، أنه لا يجوز في مفهوم التعايش السلمي أن تكون هناك أية منافسة فكرية حرّة ، وأن ميدان "الصراع الايديولوجي" لا يفتح إلا في اتجاه واحد هو توسيع المنطقة الموجودة بالفعل في ظل النظام السياسي الذي يدعو اليه مقترح المفهوم . وقد برهن التاريخ على أن أية محاولة تقوم بها شعوب الدول الواقعة في تلك المنطقة لاجراء تغيير سياسي أو اجتماعي تخمد بالتدخل العسكري إذا اقتضى الامر ذلك ، وأي دعم لهذا التغيير يأتي من الخارج ، حتى بالتعاطف معه ، يعتبر تدخلاً ، يندد به ، في الشؤون الداخلية لتلك الدول . وبذلك فإن مفهوم التعايش السلمي كما يفسره ويطبّقه دعائه مفهوم واضح التحيز . وهو ليس بمفهوم أمن بل إنه مثال قوي لكيفية تحريف الافكار الجديرة بالثناء في ذاتها واستغلالها في خدمة الأغراض الذاتية لدولة توسعية .

٥ - إن عدم الانحياز ، على عكس الانطباع الذي يعطيه عنه الفرع المتمثل به في التقرير لا يعكس بالضرورة مفهوماً مشتركاً للأمن . فبعض الدول مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باحدى الدول الكبرى على الرغم من ادعائها بعدم الانحياز . وهناك بلدان غير منحازة كثيرة تعتمد الى حد بعيد ، فيما يتعلق بأمنها القومي ، على توازن القوى عكسي الصعيدين الاقليمي والعالمي وعلى الفوائد التي تجنيها بصورة غير مباشرة من رادع نووي موشوق به ، وذلك على الرغم من تشكيكها فيما يتمثل به من المفاهيم . كذلك من الواضح أنه في الوقت الذي تؤيد فيه بعض البلدان غير المنحازة الحد من الأسلحة على

الصعيد الاقليمي توجد بلدان كثيرة أخرى تعارض ذلك بشدة . لكن أكبر دليل على أن المصالح والتصورات الامنية للدول غير المنحازة لا تختلف فحسب بل يمكن أن تتعارض ، هو القائمة الطويلة المفجعة للمنازعات المسلحة بين هذه الدول .

٦ - وتذكر الدراسة أنه يجب على الدول أن تسعى الى تحقيق الامن المشترك . ويتطلب الامن المشترك ، بحكم معناه ، درجة عالية من الاتساق بين الدول في آفاقها العامة وفي سياساتها . وحيثما وجد هذا الاتساق كان الامن المشترك هو النتيجة الطبيعية ، حيث تمتنع الدول المعنية عن التملح لحماية نفسها من الغير . لكن كون هذه الدول تظل مشغولة بالمحافظة على قدرات دفاعية فعالة يجعل من الواضح أنها تشعر بالحاجة الى الدفاع عن نفسها من أية تهديدات محتملة من جانب جهات أخرى . ويلاحظ التقرير بحق أن مفاهيم الامن تتأثر بعوامل مختلفة - سياسية ، وعسكرية ، وأيديولوجية واقتصادية وثقافية وغيرها . وكيفية التوفيق بين الاهداف والقيم والممارسات والتقاليد المختلفة والمتناقضة أحيانا تناقضا تاما ، في جميع هذه المجالات مسألة مفرطة التعقد والصعوبة . لكنها مسألة يجب حلها إذا أريد أن يصبح اتجاه الدول نحو تحقيق الامن المشترك اختيارا واقعيا . إن الانتقاص من أهمية هذه المسألة الاساسية ، كما يفعل التقرير ، انما يغذي الاوهام ولا يسهم في بلوغ هدف اقامة عالم يتحقق فيه مزيد من السلم والامن .

٧ - وتمثل حقوق الانسان أحد المجالات التي تظهر فيها الاختلافات بين الدول فسي السياسات والممارسات في أوضح صورها . ويتضمن التقرير اعترافا في محله بما لانتهاكات حقوق الانسان من أثر سلبي على الامن الدولي ، لكنه انتقائي جدا في مناقشته لهذه المسألة المهمة وفيما يقدمه من توصيات بشأنها . إن ممارسة الفصل العنصري بغيضة لكنها ليست مع الاسف الممارسة الوحيدة التي تستحق الاهتمام في هذا السياق . ولا يمكن لدراسة موضوعية أن تظل صامته عن انتهاكات كبيرة أخرى لحقوق الانسان وعن آثارتها على الامن الدولي في بلدان مثل اشويبيا وأفغانستان وأنغولا وكمبوتشيا ونيكاراغوا . كما لا يمكن لها أن تتجاهل الخرق المستمر لاحكام وشيقة هلسنكي الختامية المتعلقة بحقوق الانسان ، من قبل بعض موقعيها .

٨ - لقد عارضت الولايات المتحدة الامريكية لاسباب موضوعية ومالية ذكرتها في تحليل تصويتها قرار الجمعية العامة ١٨٨/٢٨ حاء الذي أدى الى اجراء الدراسة المتعلقة بمفاهيم الامن . ومع ذلك فقد بحثت الدراسة الكاملة بدون احكام مسبقة . واذا كانت

التعليقات السابقة غير جامعة على الاطلاق ، فهي تعبر بالفعل عن النتيجة الاساسية التي ادى اليها هذا البحث وهي ، مع الاسف ، ان هذه الدراسة تؤكد بالفعل المخاوف الجدية التي اعربت عنها الولايات المتحدة للأمين العام ردا على قرار الجمعية العامة ١٥٢/٤٠ كاف ، بشأن الطرق التي بدأت بها ونفذت دراسات الامم المتحدة في مجال نزع السلاح . وتأمل الولايات المتحدة في ان تساعد الاقتراحات الواردة في ذلك الرد على تحسين نوعية وقيمة هذه الدراسات في المستقبل .
